بسبب قلة الأمطار وعدم توفر مستلزمات الزراعة

نينـوى تعلـن تراجـع إنتـاج محصـولي الحنطة والشـعير

□ الموصل / نوزت شمدين

أعلنت محافظة نينوى تراجع إنتاج محصولي الحنطة والشعير للموسم الزراعي الحالي، داعية إلى عقد مؤتمر زراعي موسع لتحديد آليات عمل جديدة، والخروج بتوصيات لتفعيل واقع الزراعة للموسم المقبل. ودعا المحافظ أثيل النجيفي خلال ترؤسه اجتماعاً للمجلس الأعلى الزراعي، بحسب بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه، إلى البحث عن معالجات سريعة وناجحة، لتجنب ما حدث في الموسم الزراعي الحالي، ووضع خطط لتوفير البذور للموسم الزراعي المقبل قبل فترة مناسبة من موعد البذار.

موسم الحصاد

إعلان المحافظة تراجع إنتاج محصولي الحنطة والشعير، جاء استباقيا، لاسيما أن أعمال حصاد ما زالت جارية ولم تنته بعد في أجزاء عدة من محافظة نينوى، الغربية منها تحديداً، وهي تعزو التراجع إلى عدة أسباب وعوامل، أهمها قلة الأمطار، وتأخر وزارة الزراعة في توفير المستلزمات الزراعية كالبذور والأسمدة والوقود.

إلا أن مصدرا زراعيا متخصصاً في نينوى، أكد في تصريح خص به "المدى" دون أن يفصح عن اسمه، أن أبرز سبب في التدني المتوقع لمحاصيل الحبوب في المحافظة، يعود لنوعية البذور الجديدة التي سلمت للفلاحين والمزارعين هذا العام، إذ لم تجر زراعتها وفق ما يتناسب وظروف إنباتها، من حيث موعد البذار، أو كمية المياه اللازمة للسقي، وقال: "هذا ما صرح به موظفون زراعيون رسميون".

وكانت محافظة نينوى قد وجهت قبل نحو أسبوعين، بتشكيل لجنة مختصة لتقييم زراعة محصولي الحنطة والشعير فيها خلال الموسم الزراعي الحالي.وقال الناطق الرسمي باسم محافظة نينوى قحطان سامي في تصريح خاص لـ"المدى" : إن اللجنة المذكورة قامت بإجراء الكشف الموقعي على حقول محصولي الحنطة والشعير والتأكد من واقع المساحات المزروعة للوقوف على أسباب تردي الواقع الزراعي وضعف إنتاج المحصولين في الموسم الحالي.وبين سامي أن "اللجنة عقدت لقاءات مباشرة مع المزارعين ومسؤولي الشعب الزراعية في الوحدات الإدارية لرفع التوصيات وتقديم المقترحات من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة المشكلة والعمل على معالجتها مستقبلاً".

نينوى التي تملك نحو ٤٥٪ من أراضي البلاد الصالحة للزراعة، تفقد شيئا فشيئا سمعتها القديمة، في أنها "سلة خبز العراق"، وكان الموسم الزراعي الماضي سيئا أيضا بجميع المقاييس، إذ أعلنت وزارة التجارة في تموز من العام الماضي انخفاضا حادا في إنتاج محصولي الحنطة والشعير في محافظة نينوى.من جانبه، ذكر المتحدث الإعلامي باسم الشركة العامة لتجارة الحبوب عمر عبد العزيز في تصريحات صحفية أن "محافظة نينوى جاءت في آخر قائمة المحافظات العراقية بإنتاج محصولي الحنطة والشعير خلال الموسم الحالي".وأوضح أن المحافظة أنتجت ٧٦ ألف طن فقط من المحصولين، في وقت بلغ إنتاج البلاد منهما نحو مليون ونصف المليون طن فقط.

ومن ناحية زمار غرب الموصل، أكد مدير زراعة نينوى مهنا التك بتصريح خص به "المدى"، تراجع الإنتاج الزراعي في المحافظة، عازيا السبب إلى "الجفاف الذي ضرب نينوى، وأن محصولي الحنطة والشعير قد تأثرا على نحو كبير"، مشيرا إلى أن الكثير من الأراضي المزروعة بالمحصولين، لا يمكن حصادها، لعدم نمو السنابل فيها.ومن زمار هبوطاً إلى قضاء البعاج والحضر جنوبا، تقع معظم الأراضي الزراعية لمحافظة نينوى، وهي تعتمد بمعظمها على الأمطار للسقي، ومن البديهي أن ينخفض الإنتاج الزراعي في مواسم الجفاف، نتيجة قلة الأمطار، لكن هنالك مشكلة مرتبطة، وهي أكبر. إذ تشير تقارير رسمية، إلى زحف الرمال جنوب غرب الموصل، وتدميرها مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، وتسببها بتقليص الثروة الحيوانية هناك بنسبة تصل إلى ٩٥٪، مع دفن قرى بأكملها، وهجرة سكانها إلى مراكز المدن والأقضية القريبة.

التصحر، تحد كبير، حاولت محافظة نينوى إيجاد وسائل لمجابهته، وإيقافه عند الحدود التي بلغها، ومن بينها مشروع حصاد المياه الذي أعلنت عنه هيئة استثمار نينوى، فضلاً عن المشاريع العملاقة المتلكئة منذ عقود، كمشروع ري الجزيرة، بمختلف أقسامه، والذي يعتبر طوق نجاة للزراعة في نينوى برمتها.

وفي هذا الشأن بحث محافظ نينوى يوم الخميس الماضي مع ممثلين عن وزارة الموارد المائية، سبل تفعيل مشروع ري الجزيرة بقسمه الشرقي، وتم اقتراح مرحلتين منه، لتدخل ضمن مشاريع خطة تنمية الأقاليم، أحدها يتعلق بإنشاء قناة طولها ٥٠ كم في منطقة شرق الموصل تكون قادرة على إيصال الماء إلى نهر الخوصر المار بمدينة الموصل، وتقديم المشروع إلى مجلس محافظة نينوى لمناقشته والمصادقة عليه، ومن ثم مفاتحة وزير الموارد المائية لتخصيص المبالغ اللازمة لإكماله.

كسبة ومتقاعدو ذي قار يطالبون بإنصافهم وشمولهم بخطط الإسكان

□ الناصرية / حسين العامل

دعا مواطنو ذي قار من المتقاعدين وغير الموظفين إلى شمولهم بتوزيع قطع الأراضي السكنية أسوة ببقية الشرائح المشمولة بذلك، مشددين على أهمية تحقيق العدالة في التوزيع وتطبيق مبدأ المساواة بين المواطنين.

وقال محمد كاظم (٥٣ عاما) لـ"المدى": إنه "من غير المعقول أن تحرم شرائح اجتماعية واسعة من توزيع قطع الأراضي السكنية لا لسبب مقنع سوى أنهم من غير الموظفين الحكوميين".

ولفت إلى أن "هذه الشرائح تعرضت للمحرومية مرتين، الأولى بحرمانها من فرص التعيين التي تمكن من فاز بها من أن يصبح ضمن شريحة الموظفين ويحصل على امتيازاتهم، والأخرى بحرمانهم من قطع الأراضي السكنية نتيجة غياب العدالة والمساواة بين المواطنين"، مشددا على أهمية تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة التي نص عليها الدستور.

ويقتصر التخصيص الحكومي لقطع الأراضي السكنية على شرائح الموظفين وعوائل الشهداء والمهجرين والسجناء السياسيين وأعضاء مجلس النواب وكبار المسؤولين الحكوميين، فيما تم شمول شريحة الصحفيين مؤخرا بتوزيع قطع الأراضي في خطوة عدها البعض ضمن مساعي الحكومة لضمان ولاء وسائل الإعلام والعاملين فيها.

من جانبه، قال ناصر الأزرقي (كاسب) لـ"المدى" وهو يستعرض جانبا من معاناته مع المؤجرين وارتفاع أسعار قطع الأراضي السكنية وبدلات الإيجار: إن "مشكلة المواطنين غير المشمولين بتوزيع قطع الأراضي أخذت تتفاقم أكثر فأكثر في الأعوام الأخيرة، لاسيما مع الارتفاع الجنوني في أسعار العقارات وبدلات الإيجار والأراضي السكنية".

وبين أن قيمة قطعة الأرض في ضواحي مدينة الناصرية تجاوزت ١٠٠ مليون دينار "أي ما يعادل مجمل ما يتحصل عليه الكاسب خلال عشرين عاما في القطاع الخاص"، داعيا الجهات الحكومية المعنية إلى شمول شرائح الفقراء والكسبة بقطع الأراضي السكنية والعمل على بناء دور واطئة الكلفة ومجمعات سكنية لذوي الدخل المحدود ومن لا يملكون سكنا ملائما.

ويعاني معظم المواطنين في محافظة ذي قار ارتفاعا حادا في أسعار العقارات وبدلات الإيجار، الأمر الذي أخذ يضيف أعباء مالية كبيرة على الشرائح الاجتماعية التي لا تمتلك دارا سكنية إذ يقدر بدل الإيجار لدار سكن متواضعة بما يقرب من ٣٥٠ ألف دينار في الشهر وهو ما يعادل ثلاثة أرباع الدخل الشهري للعامل في القطاع الخاص.

وغالبا ما تلجأ العوائل الفقيرة التي لا تملك منزلا إلى السكن في مناطق متجاوز عليها وفي دور تفتقر لأبسط مقومات الحياة، حيث أخذت تنتشر أحياء واسعة على امتداد حزام المدن يطلق عليها مسميات توحي ببؤس حال ساكنيها كحي التنك والمهافيف ودور التجاوز وغيرها من الأسماء الأخرى.

استحداث وحدة طب الألم في النجف

□ النجف / عامر العكايشي

استحدث في محافظة النجف وحدة طبية تعد الأولى من نوعها في عموم البلاد، خاصة بمعالجة الآلام المزمنة.

وقال مدير وحدة طب الألم في مدينة الصدر الطبية بالنجف الدكتور خالد محسن مراد لـ"المدى": إن دائرة صحة النجف استحدثت أول وحدة لعلاج الآلام المزمنة سميت بوحدة طب الألم وهو اختصاص حديث اعتمدته الدول المتقدمة مؤخرا كأحد فروع العلوم والاختصاصات الطبية.وبين أن الهدف من هذه الوحدة هو القضاء على الآلام المبرحة لمرضى السرطان والمفاصل وبعض الأمراض المستعصية، مشيرا إلى أن طب الألم يعد من الاختصاصات الحديثة وهو الاختصاص رقم ٣٤ في الولايات المتحدة الأميركية.

وأضاف مراد أن "مرضى طب الألم سيتعاملون مع شريحة واسعة من مرضى السرطان والمفاصل، إذ أن النجف هي الأولى في استحداث هذه الوحدة الطبية التي أجري فيها مئات العمليات لمرضى من جميع المحافظات".أما مدير السياسات والتخطيط الصحي في دائرة صحة النجف الدكتور مهند إبراهيم أوضح لـ"المدى" أن اختصاص علاج الآلام المزمنة بدأ يأخذ صداه كأحد فروع الاختصاصات الطبية التي تهدف إلى القضاء على الألم.

وفي سياق منفصل، صوت مجلس محافظة النجف على تخصيص مبالغ مالية لمساعدة الأطفال المصابين بالثلاسيميا، وأفاد مدير المركز الإعلامي لمجلس المحافظة محمد الخزاعي في تصريح لـ"المدى" بأن المجلس صوت بالإجماع على تخصيص مبالغ مالية لدعم ومساعدة المرضى الفقراء المصابين بالثلاسيميا على أن توزع هذه المبالغ في احتفالية لهم في (يوم الثلاسميا العالمي).

وذكر أنه تم تخصيص عشرة ملايين دينار وزعت على ٢٠ طفلا مصابا بهذا المرض من أصل ٥٥٠ طفلا مصاب بالثلاسيميا في المحافظة.

بعدما حوله الجفاف إلى مكب للنفايات

كركوك تنتظر عودة نهر (خاصة) إلى مجراه نهاية العام الحالي

□ كركوك / روشن قاسم

نهر (خاصة) الذي يمر في قلب كركوك ويشكل رمزية كبيرة في ذاكرتها وجغرافيتها، ينتظر أن يعاود الجريان بعد سنوات جفاف طويلة تحول خلالها إلى مكب للنفايات.

الحكومة المحلية كانت قد وعدت أهالي المحافظة قبل نحو عامين بتنفيذ مشروع (سد خاصة) الذي من المؤمل أن يعيد الحياة للنهر المحتضر، وهي تؤكد أن نهاية العام الحالي سيشهد عودة مياه (خاصة) إلى مجاريها.

النفايات تنتشر في نهر (خاصة)

استدعاء التاريخ

المؤرخ والباحث سمكو بهروز، يرى أن حديث الذاكرة بين أهالي كركوك ونهر (خاصة) يستوجب استدعاء التاريخ وتناغمه مع الأحداث حول ضفتي النهر، التي قدّر لها أن تعايش حقب تأريخية طوال تاريخ المدينة.

ويقول لـ"المدى": إن نهر (خاصة) يعتبر من أهم روافد دجلة لدى الكركوكيين، وذكر في الكثير من المصادر التاريخية ومنها ما يعود إلى حقبة دخول الإسكندر المقدوني كركوك في العام ٣٣١ قبل الميلاد، ومكوثه فيها لعدة أيام.

ويضيف "هناك إشارات تاريخية عن مرور النهر إلى جانب غابة كثيفة تحتوي على أنواع مختلفة من الأشجار والحيوانات المفترسة، وكان قد مر بها الإسكندر"، مشيرا إلى أن قسما من المصادر التاريخية خاصة في الخريطة التي تم العثور عليها في منطقة (تركلان) التي احتوت خطوط شمال مدينة كركوك تدل على وجود الأنهر في المدينة ومنها نهر (خاصة)".

وعن الأصل اللغوي لاسم النهر يشير بهروز إلى أنه "في المعجم الزرادشتي هناك إشارة إلى كلمة (خاسه) و(خاصه) ومعناه الشيء الجيد أو الحسن أو نوعية قابلة للمدح، وبعد انتشار الديانة المسيحية أدى إلى تغيير في تبادل الكلمات والأحرف بين الديانتين وبقائه بمعنى (خاصة) كتسمية مشتركة بين مفردات اللغتين السريانية والكردية".

وتعود التسمية أيضا إلى طقوس دينية كانت تمارس على ضفتي النهر، ويبين بهروز بهذا الصدد أنه "في فترة صراع الدولة الساسانية مع انتشار الديانة المسيحية في كركوك كانت هناك دلائل تشير إلى مذبحة قام بها الساسانيون ضد معتنقي الديانة المسيحية بالقرب من النهر، وخاصة في المصادر المسيحية إذ تحدد النهر باسم (خاصا) و(خاشا) و(حاشا)".

ويذكر الباحث التاريخي أن هناك العديد من المواقع الأثرية المكتشفة في المنطقة خصوصا في الفروع التي تصب في النهر من القرى المجاورة شمال كركوك، منها مواقع لمعابد زرادشتية أو معابد للسكائيين إلى جانب الكثير من المراقد التابعة للمسلمين.

وبحسب بهروز فإنه دليل واضح على وجود أنواع من الطقوس الدينية والروحية للنهر حسب الاعتقادات وبحسب المراحل التاريخية المتتابعة والتي كانت موجودة في المدينة وخاصة الديانات الزردشتية واليهودية والمسيحية والإسلامية والمندائية إلى جانب الكثير من المعتقدات الدينية الأخرى مثل البارانية والبيريادية والكاكائية.

ويلفت إلى الأهمية الجغرافية والزراعية قائلا: "نهر (خاصة) له موقع مهم منذ أقدم العصور التاريخية والدليل على ذلك وجود أنواع القرى والأرياف على ضفتي النهر، فضلا عن خصوبة التربة الموجودة في المنطقة، وهو ما أسهم بتطور الزراعة والمحاصيل الزراعية ومنها المحاصيل الصيفية مثل "التروزي خاصة"، بنوعيها الأخضر والأصفر إلى جانب الكثير من الأشجار المثمرة".

في انتظار النهر

أهالي كركوك ينتظرون اكتمال المشروع الذي سيعيد نهر (خاصة) إلى مجراه، فهو بالنسبة لهم عودة النبض إلى قلب المدينة.

المواطن محمد علي، من الذين شاءت الصدف أن يمر النهر بالقرب من منزله، يؤكد لـ"المدى" أنه لم يتوقع يوما أن تصبح المحلة التي يسكنها موقعا هاما وإستراتيجيا، مشيرا إلى أن "أهمية عودة المياه لمجرى نهر (خاصة) يتشارك فيها جميع الكركوكيون وحتى الذين يقطنون أطراف المدينة".

أما بشار إبراهيم فيرى أن "الزراعة ستزدهر على جانبي النهر وسيسهم في الحد من التلوث البيئي"، مضيفا "لأن الله خلق من الماء كل شيء حي".

في حين يشير أحد أصحاب المحال التجارية إلى أن "السد من شأنه إعادة مياه نهر (خاصة)، والذي سيعود بالفائدة الكبيرة على أهل المدينة من خلال تنشيط الاقتصاد الزراعي والاستثماري للمدينة وذلك من خلال بناء المجمعات التجارية والمتنزهات والفنادق على ضفاف النهر".

نسب الإنجاز

الملاكات الفنية والهندسية في وزارة الموارد المائية حققت نسب إنجاز متقدمة في تنفيذ مشروع (سد خاصة)، بحسب عضو لجنة المشاريع في مجلس محافظة كركوك، جمال بابير الذي أكد لـ"المدى" أن ٧٠٪ من أعمال المشروع أنجزت ومن المقرر أن يكتمل نهاية العام الحالي. ويقول بابير: إن "كلفة المشروع تبلغ أكثر من ٧١ مليون دولار، وينفذ من قبل شركة (نورسوي) التركية وبإشراف عراقي".

وتبلغ الطاقة التخزينية للسد ٤٧ مليون متر مكعب من المياه، كما سيساعد المشروع على توفير المياه الجوفية. ويقع مشروع (خاصة جاي) على بعد ١٠ كم شمال شرقي مدينة كركوك ويبلغ طول السد أكثر من ٢ كم، وارتفاعه ٥٨ مترا، فضلا عن أن كمية الماء الموجودة في السد حاليا تبلغ مليونا و٧٥٠ ألف متر مكعب.وبحسب القيمين على المشروع فإن (سد خاصة) يتألف من ثلاثة أقسام رئيسة، الأول جسم السد بطول ٢٢١٥ مترا وارتفاع ٥٨ مترا، وهو من النوع الإملائي الترابي ذي لب طيني محاط بمرشحات ناعمة وخشنة في المقدم والمؤخر.والجزء الثاني المنفذ السفلي وهو عبارة عن أنبوب حديدي بقطر مترين يقع أسفل جسم السد ويستفاد منه لتوفير معدل تصريف سنوي مقداره ١،٥ متر مكعب في الثانية لمدينة كركوك.

أما الجزء الثالث فهو المسيل المائي الذي يقع في أقصى الجانب الأيسر للسد وهو من النوع الخرساني غير المبوب بطول ١٠٨ أمتار ويستخدم لتمرير مياه الفيضان فوق منسوب ٤٩١ مترا.